

إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

أحمد عزوز
جامعة آكلي امحمد الحاج البويرة/ الجزائر
azouzahmed@yahoo.com

محمد مداحي
جامعة آكلي امحمد الحاج البويرة/ الجزائر
meddahi26@gmail.com

The problem of financingsmall and medium enterprises in Algeria

Meddahi mohamed

University of akli amhaned oulhadj
bouira/algeria
meddahi26@gmail.com

Ahmed azouz

University of akli amhaned
oulhadj bouira/algeria
azouzahmed@yahoo.com

Received: 15/04/2018

Accepted: 16/06/2018

Published: 30/06/2018

ملخص:

من بين الحاجيات التي تظهر مع نشأة المؤسسة تتمثل عادة في (الأرض، العقار، المعدّات ...)، الحاجة إلى رؤوس الأموال لتمويل المشاريع، الاستغلال لتوسيع الاستثمار ومواجهة المنافسة، ومنه فالتمويل في البداية يكون عادة عن طريق قروض طويلة أو متوسطة الأجل وهذا لتمويل الاستثمارات، أما خلال حياة المؤسسة فعادة ما تكون القروض قصيرة الأجل وهذا لمواجهة حاجيات الاستغلال.

رموز JEL: F0 ; F3 ; F4 ; F5

الكلمات المفتاحية: التمويل، م ص وم، الجزائر.

Abstract:

Among the needsthat arise with the establishment of the institution are usually (land, real estate, equipment ...), the need for capital to finance projects, exploitation to expandinvestment and facingcompetition. Hence, financingisusuallythrough long or medium termloans, In the life of the institution, the loans are usually short-term and thisis to meet the needs of exploitation.

(JEL) Classification **F0 ; F3 ; F4 ; F5**

Keywords: Finance, Algeria.

تمهيد:

يزداد الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في معظم اقتصاديات الدول النامية، نظرا للدور الذي أصبحت تؤديه هذه المؤسسات وكذا المكانة الإستراتيجية التي تحتلها في ظل التحولات الإقليمية والدولية. وتعد إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلى جانب إشكالية النمو، من بين أهم الصعوبات التي تواجهها، وهذا ما يستدعي إنشاء آليات وسياسات تمويل تتلاءم مع طبيعة وخصائص هذه المؤسسات.

يربط النظام المالي بين الوحدات الاقتصادية ذات الفائض وتلك التي تعاني من عجز، والواقع أن العلاقة بين الجانبين قد تكون مباشرة وقد لا تكون كذلك، بحسب طبيعة الاقتصاد. ففي ظل اقتصاد تسوده الاستدانة، تؤدي البنوك دورا هاما يتمثل في الوساطة المالية، حيث يعتبر البنك مستثمرا في علاقته مع المدخرين (الوحدات ذات الفائض) ويعتبر مدخرا في علاقته مع المستثمرين (الوحدات ذات العجز)، وهذا ما نقصده به العلاقة غير المباشرة بين المدخرين (عارضى الأموال) والمستثمرين (طالبي الأموال). وفي ظل اقتصاد السوق، أين تبرز الأسواق المالية كمحرك أساسي للنظام المالي، فإن العلاقة تبدوا مباشرة بين المؤسسات ذات العجز والجهاز الأخرى ذات الفائض، أين يمكن اعتبار النظام المالي برمته وسيطا بسيطا.

تسعى في الوقت الحالي معظم الدول بما فيها الجزائر، إلى إرساء وتجسيد دعائم اقتصاد السوق، هادفة إلى رفع القدرات التنافسية للمؤسسات وتحسين مستوى أدائها وبالبنية تسجيل معدلات جيدة للنمو الاقتصادي. وضمن هذا الإطار، وبناء على التجارب والتحليل والدراسات حول الدور الذي تؤديه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النمو الاقتصادي والاجتماعي، فقد حظيت هذه الأخيرة (*PME*) بالاهتمام الكبير وذلك بتبني برامج تطويرية لتأهيل هذه المؤسسات وتحسن أدائها وضمان ديمومتها في ظل هذه التحولات الاقتصادي الإقليمية والدولية.

إشكالية الدراسة: على ضوء ما تقدم يمكن حصر إشكالية البحث ورسم معالمه الأساسية في التساؤل الجوهري الآتي: فيما

تتمثل مختلف آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي من خلالها يمكن لهذه المؤسسات تقييم هيكلها التمويلي؟

فرضيات الدراسة: وكإجابة على الأسئلة المطروحة يمكن صياغة الفرضيات الآتية:

1- تتنوع مصادر التمويل المتاحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين مصدرين أساسيين، هما أموال الملكية وأموال الاستدانة والتي تشكل مع بعضها البعض ما يسمى بالهيكل التمويلي للمؤسسة الاقتصادية؛

أهمية الدراسة: انطلاقا من أهمية الموارد المالية في نشاط واستمرارية المؤسسة الاقتصادية من جهة، وتعدد وتنوع المصادر المالية من جهة أخرى، يجد المستثمر نفسه في حيرة تكمن في اختيار مصادر التمويل التي تضمن له أعظم ربحية وأكبر مردودية وأقل تكلفة، لذا يوجه هذا البحث إلى النظر لأهم العوامل المحددة لاختيار التوليفة المثلى لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى تبيان المراحل التي يعتمد عليها بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تمويل المشاريع الاستثمارية الصغيرة والمتوسطة كمحاولة لإزالة اللبس عن المفاهيم المختلفة المتعلقة بالموضوع.

كما تكمن أهمية دراسة بحثنا في توضيح الدور الهام للبنوك في تزويد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالموارد المالية الكافية لتمويل مشاريعها، أي تسليط الضوء على إجراءات تمويل المشاريع الاستثمارية في البنوك التجارية بصفة خاصة.

الهدف من الدراسة: ومن بين أهم النقاط التي تهدف هذه الدراسة إلى معالجتها، نذكر ما يلي:

✓ التعرف على أهم المصادر التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتحكم في أدوات التسيير المالي؛

- ✓ إبراز أهمية وجود دراسة تهم بالاختيار الأمثل للهيكل التمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدى المسيرين والمهتمين؛
- ✓ تحديد أهم محددات اختيار الهيكل المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ محاولة الاطلاع على سلامة قرارات التمويل في المؤسسة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ التعرف على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وعلى مبادئ عملها ووظائفها.

1- واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها في الاقتصاد الجزائري: كبقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العالم، تلعب

هذه المؤسسات دورها في الاقتصاد الوطني، وهو ما سيتم عرضه وفقا لما أتيت من معلومات وإحصائيات في هذا المجال.

1-1- مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: لقد تطورت مسيرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر عبر مراحل تخللتها العديد من التغيرات المواكبة للخطاب السياسي والاقتصادي السائدين في كل مرحلة، ويمكن إيجاز ذلك في الجدول الموالي:

الجدول (1): مراحل تطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

السنة	التسلسل الزمني لتطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
1982	بعث تنظيم جديد للاستثمار الخاص الوطني من خلال القانون رقم 82-11
1983	إنشاء ديوان التوجيه والمتابعة والتنسيق للاستثمارات الخاصة (OSCHIP)
1987	فتح الغرفة الوطنية للتجارة للمستثمرين الخواص
1988	بداية الإصلاحات الاقتصادية واعتماد اقتصاد السوق
1990	إصدار قانون النقد والقرض رقم 90-10
1991	تحرير التجارة الخارجية بموجب القانون رقم 90-19
1993	تطوير الاستثمارات بمقتضى المرسوم رقم 93-12
1994	إنشاء وزارة مكلفة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
1995	بداية تحرير التجارة الخارجية واعتماد قانون الخوصصة
1996	إنشاء الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بموجب المرسوم رقم 96-296
2001	إصدار القانون التوجيهي رقم 01-18 المتضمن القانون الأساسي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإنشاء (ANDI)
2002	إلحاق الصناعات التقليدية بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إنشاء صندوق ضمان القروض البنكية الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبداية تأهيلها
2003	إنشاء المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إنشاء نظام الإعلام الاقتصادي خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتاريخ 2003/02/27 وفتح مكاتب جهوية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أبريل 2003
2004	إحصاء 400 عملية تأهيل وتشخيص وتكوين في إطار الدعم المباشر، بعث جهاز لتغطية الضمانات المالية بقيمة 20 مليون يورو وتنظيم الجلسات الوطنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أيام 14-15/04/2004
2005	إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)
2005	إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ANDPME)
2005-2009	تخصيص 4 مليار دج لإنجاز وتجهيز (ANDPME)، إنجاز مشاتل، تطوير دعم الصناعة التقليدية خاصة بالوسط الريفي ودراسة

وإنجاز متاحف إنتاج الصناعة الحرفية التقليدية	
2010	تعديل هيكل الوزارة المكلفة لتصبح وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار

المصدر: تم إعداده اعتمادا على: منى مسغوني: "نحو أداء متميز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 10، سنة 2012، ص: 132.

يبدو جليا من خلال الجدول أن الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تزامن مع التطورات العديدة التي حدثت في بيئة الأعمال والتي كانت تهدف بالدرجة الأولى إلى تهيئتها للانتقال إلى اقتصاد السوق القائم على المبادرات الفردية في شكل مؤسسات صغيرة ومتوسطة قادرة اعتمادا على صغر حجمها ومرونتها على مواجهة التحولات السريعة، ولعل إنشاء وزارة خاصة بهذه المؤسسات يظهر الإرادة السياسية للاهتمام بها، ومع صدور القانون التوجيهي رقم 01-18 المتضمن قانونها الأساسي تكون هذه المؤسسات قد خطت خطوة كبيرة دعمها إنشاء عدة هياكل وأجهزة متخصصة لمرافقة هذه المؤسسات وإعطائها الدفع الكافي لتلعب الدور المنوطة به.

2-1- أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر أهمية كبيرة في الاقتصاد الوطني، خاصة منذ سنة 2001 مع صدور القانون التوجيهي رقم 01-18، والذي شكل نقطة تحول جذرية في هذا القطاع، ويشمل الحديث عن هذه الأهمية التطور في تعداد هذه المؤسسات والذي يعد مؤشرا على الدور الكبير الذي تلعبه في الاقتصاد الوطني، إضافة إلى الجوانب الأخرى المرتبطة بذلك وتقدم هي الأخرى مساهمتها، ويتعلق الأمر بتوزيعها القطاعي، دورها في التشغيل ومساهمتها في كل من القيمة المضافة والناتج المحلي.

3-1- تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: إن كل الجهود المبذولة من قبل السلطات الجزائرية من أجل تحسين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أفضى إلى تطور عددها كما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول (2): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2001-2013:

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	179 893	188 893	288 587	312 956	342 788	376 767	410 959

2008	2009	2010	2011	2012	2013
519 526	587 494	619 072	659 309	687 386	747 934

المصدر: تم إعداده اعتمادا على: منى مسغوني: "مرجع سابق"، ص: 132

- Ministère du Développement Industriel Et de La Promotion De L'investissement, Bulletin D'information Statistique de la PME Données du 1^{er} Semestre 2013, N° 23, Novembre 2013, p 06;
- Ministère de l'Industrie, de la Petite et Moyenne Entreprise et de la Promotion de L'investissement, Bulletin D'information Statistique de la PME Année 2012, N° 22, Avril 2013, p 07;
- Ministère de l'Industrie, de la Petite et Moyenne Entreprise et de la Promotion de L'investissement, Bulletin d'Information Statistique de la PME Données 2011, N° 20, Mars 2012, p 04.

أما الجدول التالي فيبين تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية حسب القطاع الذي تنتسب إليه خلال الفترة 2003-2013:

الجدول (3): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية حسب طبيعتها في الفترة 2003-2013:

السنوات	القطاع الخاص	القطاع العام	الصناعات التقليدية	المجموع
2003	207 949	788	79 580	288 587
2004	225 449	778	86 732	312 956
2005	245 842	874	96 072	342 788

376 767	106 222	739	269 806	2006
410 959	116 347	666	293 946	2007
519 526	126 887	626	392 013	2008
587 494	131 505	591	455 398	2009
619 072	135 623	557	482 872	2010
659 309	146 881	572	511 856	2011
687 386	154 123	561	532 702	2012
747 934	168 801	547	578 586	2013

المصدر: تم إعداده اعتمادا على:

- منى مسغوني: "مرجع سابق"، ص: 132؛

- Ministère du Développement Industriel Et de La Promotion De L'investissement, *Bulletin D'information Statistique de la PME Données du 1^{er} Semestre 2013, N° 23, Novembre 2013, p 06;*
- Ministère de l'Industrie, de la Petite et Moyenne Entreprise et de la Promotion de L'investissement, *Bulletin D'information Statistique de la PME Année 2012, N° 22, Avril 2013, p 07;*

يبدو وبوضوح من خلال الجدول أعلاه، التطور المضطرب لعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية من سنة إلى أخرى، خاصة في القطاع الخاص الذي تتجاوز مساهمته أكثر من 70% من مجموع هذه المؤسسات سنويا، في مقابل تراجع مساهمة القطاع العام، ويعزى ذلك إلى توجه متعاملي القطاع الخاص إلى الاستثمار في هذه المؤسسات والإقبال على إنشائها، إلى جانب خصوصية المؤسسات العمومية، ما يفسر انخفاض عددها خاصة في سنة 2010.

4-1- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل: من بين المزايا المرتبطة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والداعية إلى إنشائها، قدرتها على خلق مناصب شغل، والجدول الموالي يوضح تطور مناصب العمل التي توفرها هذه المؤسسات للعمالة الجزائرية خلال الفترة 2003-2013:

الجدول (4): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في العمالة خلال الفترة 2003-2013:

2007	2006	2005	2004	2003	السنوات		
					عدد العمال حسب القطاعات		
57146	61661	76283	71826	74763	عدد عمال القطاع العام		
1064983	977942	888829	592758	538055	عدد عمال القطاع الخاص		
233270	213044	192744	165247	-	عدد عمال الصناعات التقليدية		
1355399	1252647	1041395	823831	612818	المجموع		
2013	2012	2011	2010	2009	2008	السنوات	
						عدد العمال حسب القطاعات	
46132	47375	48086	48656	51635	52786	عدد عمال القطاع العام	
1869363	1800742	1676111	1577030	1363444	1233073	عدد عمال القطاع الخاص	
-	-	-	-	341885	254350	عدد عمال الصناعات التقليدية	
1915495	1848117	1724197	1625686	1756964	1540209	المجموع	

المصدر: تم إعداده اعتمادا على:

- نصر الدين بن نذير: "مرجع سابق"، ص: 286؛

- Ministère du Développement Industriel Et de La Promotion De L'investissement, *Bulletin D'information Statistique de la PME Données du 1^{er} Semestre 2013, op.cit, p 13;*

- Ministère de l'Industrie, de la Petite et Moyenne Entreprise et de la Promotion de L'investissement, *Bulletin d'Information Statistique de la PME Année 2012*, op.cit, p 12 ;

يبدو من خلال الجدول أعلاه المساهمة الكبيرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص التشغيل، فمن 612818 عامل سنة 2003 إلى 1915495 عامل سنة 2013، وتتخذ هذه المساهمة منحى تصاعديا سنويا، مع الإشارة إلى أن القسم الأكبر من هذه المساهمة يعود إلى مؤسسات القطاع الخاص التي تمثل النسبة الأكبر من نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. كما نلاحظ أيضا من خلال هذا الجدول غياب الإحصائيات المتعلقة بالصناعات التقليدية، وهذا يعود إلى تغيير نظام جمع المعطيات المتعلقة بهذه الفئة، والتي تم إسنادها إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء (CASNOS) بدلا من معطيات شبكة غرف الصناعة التقليدية والحرف.

1-5- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام: تظهر مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات في الجدول الموالي:

الجدول (5): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات في

الفترة 2001-2010: القيمة: مليار دينار جزائري

2005		2004		2003		2002		2001		البيان
النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	
21,6	651	21,8	598,7	22,6	550,6	23,1	505	23,6	482	مساهمة القطاع العام
78,4	2365	78,2	2147	77,4	1884	76,9	1679	74,8	1560	مساهمة القطاع الخاص
100	3016	100	2745	100	2435	100	2184	100	1815	المجموع
2010		2009		2008		2007		2006		البيان
النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	
15,02	827,53	16,4	816,8	17,6	760,9	19,2	749,9	20,4	704	مساهمة القطاع العام
84,98	4681,68	83,6	4162	82,5	3574	80,8	3154	79,6	2740	مساهمة القطاع الخاص
100	5509,91	100	4979	100	4335	100	3904	100	3444	المجموع

المصدر: تم إعداده اعتمادا على:

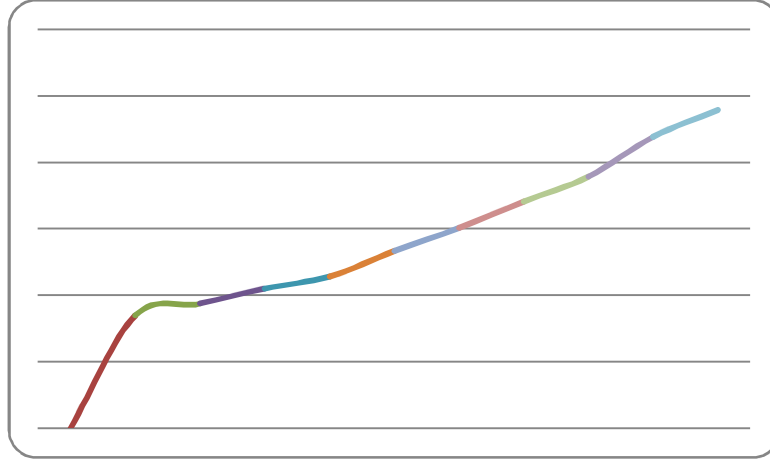
نصر الدين بن نذير: "مرجع سابق"، ص: 287؛

- Ministère de l'Industrie, de la Petite et Moyenne Entreprise et de la Promotion de L'investissement, *Bulletin d'Information Statistique de la PME Année 2010*, op.cit, p 33.

نلاحظ من خلال الجدول التزايد المستمر في مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات، وتساهم المؤسسات التابعة للقطاع الخاص بشكل أكبر من مثيلتها في القطاع العام، ففي المتوسط تساهم الأولى بنسبة 79,13 % أما الثانية فلا تتعدى مساهمتها 20,7 %.

1-6- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة: تأكيدا لكل ما سبق فيما يخص المساهمة الهامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، يوضح الشكل الموالي هذه المساهمة مقارنة بالقيمة المضافة المحققة على المستوى الكلي. بما في ذلك قطاع المحروقات.

الشكل (1): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة خارج المحروقات في الفترة 2001-2010: القيمة: مليار دينار جزائري

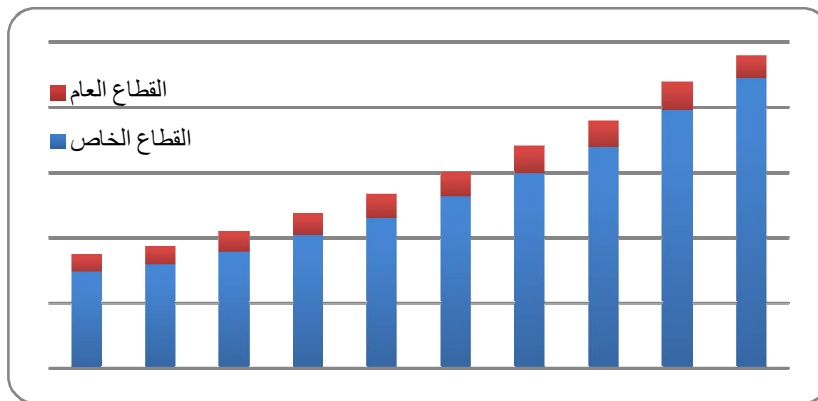


المصدر: تم إعداده اعتمادا على المعطيات السابقة.

يبدو جليا من خلال هذا الشكل الزيادة المضطربة في حصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات، وذلك انطلاقا من سنة 2001 بعد صدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01-18 الذي يعد التنظيم الأساسي لهذه المؤسسات، ويشارك في تقديم هذه المساهمة وبشكل متفاوت مختلف القطاعات الاقتصادية التي تعمل بها. إذ تعتبر التجارة والتوزيع، النقل والمواصلات، البناء والأشغال العمومية والزراعة على التوالي أهم القطاعات التي تساهم فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة معتبرة مقارنة بقطاعات أخرى كالصناعات الغذائية أو القطاعات التي تأخذ شكلا خدميا أقرب إلى نشاطات المؤسسات العائلية والصناعات التقليدية كقطاعي الفنادق وصناعة الجلود، إذ يساهم كل منهما بشكل محدود في خلق القيمة المضافة مقارنة بالقطاعات السابقة أعلاه.

أما الشكل الموالي فيوضح مساهمة كل من القطاعين العام والخاص في خلق هذه القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات:

الشكل (2): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاعين العام والخاص في القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات في الفترة 2001-2010:



المصدر: تم إعداده اعتمادا على المعطيات السابقة.

يوضح لنا هذا الشكل حصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من القيمة المضافة حسب طابعها القانوني، ومن الجلي أن هذه الحصة في تزايد مستمر كل سنة كما أوردنا أعلاه، مع التأكيد على تراجع مساهمة مؤسسات القطاع العام مقابل مؤسسات القطاع

الخاص، ما يعكس التوجه العام نحو اقتصاد السوق القائم على خصوصية المؤسسات العمومية وفتح المجال أمام القطاع الخاص ليلعب دورا محوريا في الاقتصاد الوطني.

2- مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومعوقات تمويلها

1-2- مصادر التمويل: قام البنك العالمي بإجراء دراسة ميدانية شملت عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بلغ حجمها 600 مؤسسة، وقد هدفت هذه الدراسة إلى الكشف والتعرف على مختلف الأساليب التمويلية المتاحة أمام هذه المؤسسات، وقد أفرزت جملة من النتائج يمكن توضيحها في الجدول الموالي:

الجدول(6): مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

مصادر التمويل	التمويل الذاتي	القروض البنكية	قروض الموردين والزبائن	الأصدقاء	آخرون
مؤسسات مصغرة	74,80%	15,70%	01,00%	04,50%	04,00%
مؤسسات متوسطة	64,10%	23,60%	05,00%	-	07,30%
مؤسسات متوسطة وخاصة	47,60%	46,10%	04,50%	01,90%	-

المصدر: شهرزاد برجي: "إشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان، 2011-2012، ص: 160.

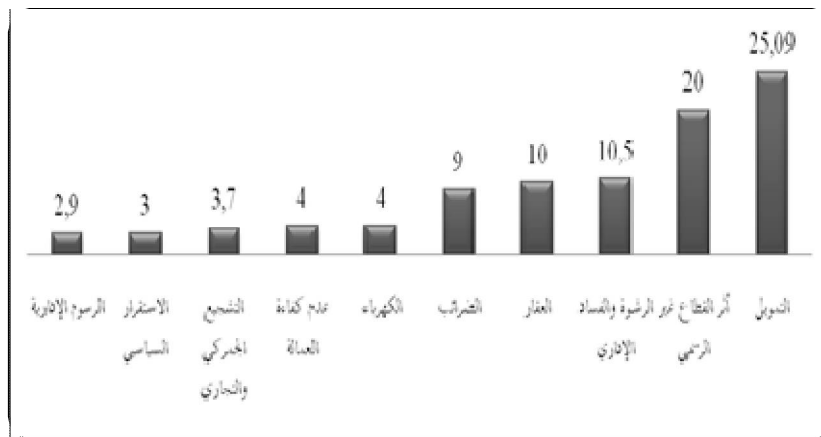
يبدو جليا من خلال الجدول اعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التمويل الذاتي بشكل كبير مقارنة بالمصادر الأخرى، وهذا يعود للصعوبات التي تكثف عملية تمويلها، وبالتحديد الحصول على المصادر الخارجية منها بمختلف أنواعها. وعليه، ومن أجل الإلمام بهذه النقطة المتعلقة بمصادر وطرق التمويل المتاحة أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وللبقاء في ذات السياق المعتمد عليه في الفصل الأول سيتم التعرض لهذه المصادر كما يلي:

✓ مصادر التمويل التقليدية؛

✓ مصادر التمويل المستحدثة؛

2-2- معوقات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: في تقرير صدر عن البنك العالمي في جوان 2010 حول مناخ الاستثمار في الجزائر تم تصنيف جملة من المعوقات التي تواجهها المؤسسات الاقتصادية بما فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي تشمل إلى جانب العراقيل المذكورة أعلاه، جملة أخرى يمكن توضيحها من خلال الشكل الموالي:

الشكل (3): المعوقات العشرة الأولى للاستثمار في الجزائر (نسب مئوية):



المصدر: ياسين العايب: "مرجع سابق"، ص: 211.

ويبدو واضحا من خلال الشكل أعلاه تنوع المعوقات والمشاكل التي تعرقل إنشاء وتطوير المؤسسات الاقتصادية بما فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الشكل الأول والأوضح للاستثمار الخاص، فإلى جانب ما أوردناه من معوقات نجد مشاكل أخرى كمشكل الطاقة والضرائب والفساد والنشاط غير الرسمي الذي يستنزف الاقتصاد الجزائري، وتؤكد النسبة التي احتلتها مشكلة التمويل بـ 25,09% من بين المشاكل والعقبات الأخرى أهميتها وخطورتها في نفس الوقت على خلق وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويمكن تحليل هذه العقبات من جانبين؛ الأول يمثل نظرة هذه المؤسسات إلى هذا المشكل، والثاني يوضح رؤية هيئات التمويل المنوطة بتوفير التمويل المناسب لها كما يلي:

2-2-1- من وجهة نظر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

2-1-1-2-1- مشكلة التمويل المصرفي: في دراسة أجراها البنك العالمي تبين أن 80% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد تم إنشاؤها بأموال شخصية بنسبة 100%، وهو ما يدل على صعوبة الحصول على مصادر التمويل الأخرى نظرا لضيق سوق التمويل، وخاصة القروض البنكية التي تأتي في المرتبة الثانية بعد الأموال الشخصية في ترتيب مصادر التمويل التي تأمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحصول عليها، هذه الأخيرة تلجأ إلى السوق البنكي الجزائري الذي يظهر تحفظا وعزوبا واضحا حيال تقديم التمويل اللازم لهذه المؤسسات. ويعود ذلك إلى الثقافة السلوكية الحذرة التي تتخذها البنوك تجاه المؤسسات الخاصة، وذهنية متوارثة عن سنوات التخطيط أين كانت البنوك الوطنية مجرد أداة في يد السلطة لتحقيق وتنفيذ برامجها المخططة، إلا أن ذلك لا يلغي حقيقة أن هذه البنوك قامت بالعديد من الجهود من خلال تقديمها لمبالغ تقدر بـ 1412 مليار دج في سنة 2008، أي بنسبة 54% من مجموع القروض الكلية الموزعة على الاقتصاد الوطني، بمقدار زيادة تقدر بـ 240% خلال الخمس سنوات الأخيرة، ومع ذلك لا يزال عرض هذه القروض محدودا وغير كاف سواء بالنسبة للمؤسسات المنشأة حديثا أو تلك التي تسعى لتوسيع مشاريعها¹.

كما نشير أيضا إلى صعوبة التأمين على القروض الممنوحة لهذه المؤسسات والتي تشكل أيضا نقطة حساسة قد تحد من تدخل البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بالرغم من إنشاء هيئات متخصصة، فنجد على سبيل المثال لا الحصر كلا من صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR) الذي أنشئ سنة 2002 والذي تصل فيه النسبة الأقصى للضمان الممنوح إلى 80% من قيمة القرض المحصل عليه، على أن تمتد مدة الضمان إلى سبع سنوات في حالة قرض كلاسيكي وعشر سنوات في حالة قرض الإيجار². إضافة إلى صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (CGCI) الذي يغطي نسبة 80% من قروض وفوائد المؤسسات حديثة النشأة، ونسبة 60% في حالات توسيع أو تجديد الاستثمارات، مع اشتراط أن يكون الحد الأقصى للقروض القابلة للضمان 50 مليون دج³.

2-1-2-2- مشكلة الحصول على البدائل التمويلية الأخرى: في ظل عدم قدرة هذه المؤسسات في الجزائر على الحصول على القروض المصرفية بالشكل الكافي، والتي تعد مصدرا تمويليا هاما بعد التمويل الذاتي، تجد هذه الأخيرة نفسها مجبرة على البحث على مصادر تمويلية أخرى قد تكون بديلة عن القروض المصرفية، ونجد من أمثلة هذه البدائل التمويلية: قرض الإيجار، رأس مال المخاطر، التمويل الإسلامي وغيرها من المصادر التي تسمح لها بممارسة نشاطها الاقتصادي وتضمن معه استمراريتها. ويمكن تفسير ذلك بالغياب شبه التام للمنتجات المالية وعدم تنوعها سواء من قبل البنوك التجارية أو المؤسسات المالية المتخصصة، والتي يعد نشاطها المالي في الجزائر حديثا ومحدودا، مثل نشاط رأس مال المخاطر الذي تم تنظيم التعامل به منذ سنة 2006، وقرض الإيجار الذي سن المشرع الجزائري بشأنه أول نص قانوني سنة 1996.

2-2-1-3- قصور السوق المالي: يعتبر السوق المالي من أجمع وأكثر مصادر تمويل المؤسسات الاقتصادية بشكل عام والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص قصد الاستفادة من التمويل المباشر، وهذا في حالة قصور مصادر التمويل التقليدية وخاصة القروض البنكية التي تتطلب تقديم ضمانات كافية لا تتناسب ومحدودية أصولها. إلا أن وجود هذه السوق في الجزائر وبالرغم من الإجراءات المتخذة في هذا المجال يبقى افتراضيا وغير فعال، سوق تعوزها الحركية والنشاط الحقيقي، وهو ما يمكن أن نستشفه من خلال تصفح موقع بورصة الجزائر أين يمكن العثور وبكل وضوح على سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دون أي معلومات تذكر فيما يتعلق بالمؤسسات المسعرة أو نشاط السوق، وهو ما يطرح الشكوك حول مدى جاهزية بيئة الأعمال الجزائرية لاحتواء مثل هذا المصدر التمويلي الحديث واستغلاله من أجل تقديم تمويل إضافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2-2-2- من وجهة نظر المؤسسات التمويلية:

2-2-2-1- عدم كفاية الضمانات: من الناحية النظرية تؤدي الضمانات إلى التخفيض من احتمال عدم قدرة المقترض على سداد دينه تجاه مقرضه، لأنه سيقوم بما يلزم وبما هو ضروري لعدم فقدان ضماناته المقدمة⁴، غير أنه وفي الجزائر، تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مشكلة المبالغة في طلب الضمانات من قبل هيئات ومؤسسات التمويل المختلفة، خاصة البنوك التجارية التي قد تصل قيمة الضمانات المطلوبة فيها ثلاثة أضعاف قيمة القرض المطلوب⁵. وتشمل هذه الضمانات كل أنواع الأصول ذات القيمة المعترسة والتي يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة توفيرها، ومنها العقارات وطول الإجراءات المتعلقة بنقل ملكيتها، وهذا طبعا في حال توأجدها في وضعية مسواة. أما فيما يتعلق ببقية الضمانات فنعد المساهمة الشخصية التي تتراوح ما بين 5% إلى 10% وقد تكون أكثر، إجبارية للحصول على التمويل المطلوب، وقد يتطلب الأمر في بعض الحالات وجود ضمانات معنوية تتمثل في الكفيل، إلى جانب الضمانات المالية ممثلة في الأوراق المالية من أسهم وسندات وغيرها.

2-2-2-2- عدم تماثل المعلومات: تعد مشكلة ضبابية المعلومات وعدم تماثلها بين طالب التمويل ومأنحه من أكثر المشاكل عرقلية في عملية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وترتكز نظرية عدم تماثل المعلومات في عمليات التمويل البنكي على قاعدة مفادها أن المقترض يملك معلومات أكثر من المقرض فيما يخص المخاطر الفعلية المتعلقة بنشاطه والعائد المتوقع منه⁶. وعلى إثر ذلك تتأثر العلاقة بينهما بدرجة تماثل هذه المعلومات وشفافيتها، فترى البنوك بأن المعلومات المقدمة غير كافية لمنح القروض، بينما ترى المؤسسات أن تلك البنوك مبحفة في كمية ونوعية المعلومات المطلوبة دون مراعاة خصوصية هذه المؤسسات، والتي تجعلها في غالب الأحيان لا تمسك دفاتر محاسبية على اعتبار أهمية المعلومات المحاسبية والمالية في تقديم صورة شفافة وواضحة عن المؤسسات، وتقديم صورة غير واضحة أو مبهمه يعيق حتما حصولها على التمويل البنكي، وتظهر ردة فعل البنوك تجاه هذا النقص في المعلومات من خلال تطبيق أسعار الفائدة المرتفعة والتي تعبر عن قيمة الخطر الذي تتوقعه البنوك من خلال تعاملها مع هذه المؤسسات التي لا يمكنها تحمل هذه الأسعار، ونتيجة لذلك يتم رفض غالبية المشاريع نظرا لارتباطها بالخطر، وبالتالي كلما تميزت المعلومات بعدم التماثل وعدم الشفافية كلما زادت رقابة البنك على أمواله، نتيجة تخوف البنوك من إدارة هذه المؤسسات بسبب عدم رغبة هذه الأخيرة في تقديم المعلومات الكافية التي تضمن حصولها على التمويل اللازم.

2-2-2-3- انتشار العمل ضمن القطاع غير الرسمي: يعد العمل في القطاع غير الرسمي من الظواهر الاقتصادية السلبية والتي تجعل الاقتصاد الوطني يبدو في حالة انفصام، بين اقتصاد رسمي نظامي يمكن قياس نتائجه الاقتصادية ضمن مجاميع الاقتصاد الكلي، واقتصاد

غير رسمي نتائجها الاقتصادية وعوائده المالية غير معلن عنها، وتعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أكثر الفاعلين في القطاع غير الرسمي، يدفعها إلى ذلك عدة عوامل كتقل العبء الضريبي والإجراءات البيروقراطية والقيود الحكومية، وبشكل عام التهرب من الالتزامات القانونية المرتبطة بالكشف عن أنشطتها⁷.

وتلجأ هذه المؤسسات إلى القطاع غير الرسمي للحصول على التمويل اللازم عبر قنوات غير رسمية في ظل محدودية ضماناتها، وعدم تسجيل أغلبها قانونيا خاصة تلك العاملة في الصناعات الحرفية، أين يمكن تجاوز هذه العقبة من خلال المعرفة الشخصية بين مقدم التمويل وطالبه، إلى جانب اللجوء إلى المدخرات العائلية، وكلها لا تتطلب تكاليف لتغطية المعاملة المالية التي تتم بسهولة وتميز بعدم مركزيتها، وهو ما يفسر النسبة الكبيرة التي يغطيها التمويل غير الرسمي من السوق المالي الجزائري والتي تبلغ 70 %، وهو ما يشير إلى تسرب نسبة كبيرة من الأموال وبقائها خارج دائرة الاقتصاد المنظم غير القادر أو غير الراغب في الحد من القطاع غير الرسمي، ووجود متنفس للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للحصول على التمويل الضروري لممارسة أنشطتها، وهو ما يساهم أكثر في ترسيخ القطاع غير الرسمي وضياع المزيد من الأموال التي كان من المفروض توزيعها ومنحها لهذه المؤسسات عبر طرق رسمية⁸.

3- المحور الثالث: هيئات دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: أدى وجود جملة من العراقيل التي تعيق تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومن ثم تطويرها، إلى قيام الدولة الجزائرية باتخاذ مجموعة من الإجراءات تضم تدابير لدعم تمويل هذه المؤسسات، إلى جانب إنشاء العديد من الهياكل المتخصصة في دعمها وتقديم التسهيلات الكافية لها خاصة في مجال التمويل البنكي، من أجل إعطاء دفع وحركية أكبر لهذا القطاع الذي يشكل ركيزة الاقتصاديات الحديثة.

3-1-1-1-3- هيئات وهياكل دعم وإنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: وهي مجموعة المؤسسات والهياكل التي وضعتها الدولة من أجل تسهيل إجراءات إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتشمل:

3-1-1-3-1-1-1-3- وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: مثلما ذكرنا سابقا فهذه الهيئة عرفت عدة تطورات نتيجة الإصدار المتلاحق للنصوص

القانونية المنظمة لسير نشاطها، بهدف تمكينها من القيام بمهامها على أكمل وجه، ويمكن حصر ذلك في:

- ترقية الاستثمارات في مجال إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوسيعها وتحويلها وتطويرها؛

- ترقية الشراكة والاستثمارات ضمن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

- تحسين ظروف حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على العقار المهني؛

- العمل على إحداث وتفعيل التعاون الجهوي والدولي في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أما في مجال ترقية دعم تمويل هذه المؤسسات فتقوم بـ⁹:

- اقتراح كل عمل يساعد على ترقية آليات تمويل المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة ووضعها؛

- المبادرة إلى تعبئة التمويلات لصالح المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة؛

- الاقتراح على السلطات المختصة أشكال متابعة مجموع التمويلات الموجهة للمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة.

وإلى جانب مهامها الرئيسية، فقد تم إلحاق هيئات أخرى بعمل الوزارة؛ إذ تم إنشاء المجلس الوطني الاستشاري لترقية

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. بموجب المرسوم التنفيذي رقم 03-80 الذي حدد المهام الموكلة لهذا المجلس كما يلي¹⁰:

- ضمان الحوار والتشاور بشكل دائم ومنتظم بين السلطات العمومية والشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين حول المسائل ذات المصلحة الوطنية التي تتعلق بالتطور الاقتصادي وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة؛
 - تشجيع وترقية إنشاء جمعيات مهنية جديدة؛
 - جمع المعلومات الاقتصادية من مختلف الجمعيات المهنية ومنظمات أرباب العمل، وبصفة خاصة من الفضاءات الوسيطة التي تسمح بإعداد سياسات إستراتيجية لتطوير القطاع.
 - كما وضعت تحت وصاية وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هياكل دعم تعرف بـ: "المشاتل"، وهي مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتتخذ أحد الأشكال التالية:
 - المحضنة: وهي هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات؛
 - ورشة الربط: هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الصناعات الصغيرة والمهن الحرفية؛
 - نزل المؤسسات: هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع المنتمين إلى ميدان البحث.وتهدف مشاتل المؤسسات إلى تحقيق جملة من الأهداف، منها¹¹:
 - تطوير التآزر مع المحيط المؤسسي والمشاركة في الحركة الاقتصادية في مكان تواجدها؛
 - تشجيع بروز المشاريع المبتكرة، وتقديم الدعم لمنشئي المؤسسات الجدد؛
 - ضمان ديمومة المؤسسات المرافقة؛
 - تشجيع المؤسسات على تنظيم أفضل.
- كما تم بموجب المرسوم التنفيذي رقم 03-79 استحداث وتحديد الطبيعة القانونية لمراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومهامها وتنظيمها كهيئة أخرى تعمل في مجال ترقية وتطوير هذه المؤسسات تحت وصاية الوزارة المكلفة بها، وتسعى هذه المراكز إلى¹²:
- وضع شبك يتكيف مع احتياجات منشئي المؤسسات والمقاولين؛
 - تطوير ثقافة التقاؤل؛
 - ضمان تسيير الملفات التي تحظى بدعم ومساعدات الصناديق المنشأة لدى وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
 - تقليص آجال إنشاء المؤسسات وتوسيعها واستردادها؛
 - تشجيع تطوير التكنولوجيات الجديدة لدى حاملي المشاريع، إضافة إلى تشجيع تطوير النسيج الاقتصادي المحلي؛
 - تثمين الكفاءات البشرية وعقلنة استعمال الموارد المالية؛
 - مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتسهيل التقائها بعالم الأعمال والإدارة واندماجها محليا ودوليا؛
 - تشجيع البحث والتأكيد على أهمية التكوين والحصول على الاستشارة في المجال المالي والصناعي والتكنولوجي.

3-1-2-الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار (ANDI): أو ما كان يعرف بوكالة دعم وترقية الاستثمارات (APSI) منذ 1993 إلى غاية 2001 سنة إنشاء الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، التي أوكل إليها القيام بعدة مهام تتضمن في فحواها تشجيع المستثمرين وتقديم مختلف التسهيلات لهم، إلى جانب دورها في الجانب التمويلي المنحصر بالدرجة الأولى في تقديم حزمة من الإعفاءات نذكر منها:

- تطبيق النسبة المخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛
- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛
- الإعفاء من رسم نقل الملكية بعوض بالنسبة لكل الأصول العقارية موضوع الاستثمار المعني.

كما تقدم هذه الوكالة تحفيزات أخرى تهدف إلى ترقية الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة، أو تلك التي تتواجد بمناطق معينة ترغب الدولة في تنميتها. وكتيجة للجهود المبذولة من طرف الوكالة، فقد تمكنت هذه الأخيرة من إنشاء 2 244 763 مؤسسة إلى غاية 2011/12/31، وهو ما يبرز دورها المهم والمحوري كهيئة دعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة¹³.

3-1-3-الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ): تم إنشاؤها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-96 المؤرخ في 1996/09/08 والمعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 03-288 الموافق لـ 2003/09/06، هذه الوكالة منوطة بـ:¹⁴

- تقديم الدعم والاستشارة ومرافقة الشباب المستثمرين في إطار تحقيق وإنجاز مشاريعهم؛
- تمكين هؤلاء المستثمرين من الحصول على الإعانات وتخفيضات نسب الفوائد التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب؛
- تقديم الاستشارة للمستثمرين فيما يتعلق بالتركيب المالي ورصد القروض؛
- إقامة علاقات متواصلة ومستمرة مع البنوك والمؤسسات المالية تنفيذا لخطة التمويل ومتابعة إنجاز المشاريع؛
- تطبيق كل التدابير التي تسمح برصد الموارد الخارجية المخصصة لتمويل إحداث نشاطات لصالح الشباب واستعمالها في الآجال المحددة.

وتقدم هذه الوكالة نوعين من التمويل على أن لا تتجاوز التكلفة الكلية للاستثمار موضوع التمويل 10 مليون دج كما هو

موضح في الجدول الموالي:

الجدول(7): أنواع التمويل المقدم من قبل ANSEJ:

تمويل ثنائي	تمويل ثلاثي	
71% إلى 72%	1% إلى 2%	المساهمة الشخصية
28% إلى 29%	28% إلى 29%	قروض دون فائدة ANSEJ
-	70%	قروض بنكية

Source :<http://www.ansej.org.dz/?q=fr/content/le-dispositif-de-soutien-emploi-des-jeunes>

ويظهر الجدول الموالي تطور كلا نوعي التمويل المقدم من قبل الوكالة إلى غاية 2013:

الجدول (8): تطور أنواع تمويل ANSEJ:

نوع التمويل	2007/12/31	2008	2009	2010	2011	2012	2013	المجموع الكلي
تمويل ثنائي	7.208	1.248	1.695	1.000	1.110	837	623	13.721
تمويل ثلاثي	79.172	9.386	19.153	21.641	41.722	64.975	42.416	278.465

292.186	43.039	65.812	42.832	22.641	20.848	10.634	86.380	المجموع
---------	--------	--------	--------	--------	--------	--------	--------	---------

Source :<http://www.ansej.org.dz/?q=fr/content/nos-statistiques>

يبدو من خلال الجدول أهمية دور ANSEJ في حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التمويل اللازم، وذلك بالمقارنة بين قيمة التمويل الثنائي الذي تمثل فيه مساهمة صاحب المشروع النسبة الأكبر كما هو مبين في الجدول رقم (2-6)، وقيمة التمويل الثلاثي المرتكز بالدرجة الأولى على مشاركة البنوك التجارية في تقديمه وتوفيره للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة طالبة التمويل. وتقدم ANSEJ التمويل للعديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في مختلف القطاعات الاقتصادية بهدف تشجيع وتطوير هذه الأخيرة ودعم قيمتها المضافة.

الجدول(9): توزيع التمويل الممنوح من قبل ANSEJ حسب القطاعات الاقتصادية:

2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007/12/31	القطاع
8.225	6.705	3.686	2.222	1.467	814	10.668	الزراعة والصيد البحري
4.900	5.438	3.559	3.264	3.455	1.881	13.380	الصناعات التقليدية
4.347	4.375	3.672	2.794	2.078	933	4.013	الأشغال العمومية والبناء
3.333	3.301	2.118	1.542	1.685	1.247	6.333	الصناعة والصيانة
22.234	45.993	29.797	12.819	12.163	5.759	51.986	الخدمات
43.039	65.812	42.832	22.641	20.848	10.634	86.380	المجموع

Source :<http://www.ansej.org.dz/?q=fr/content/nos-statistiques>

يتضح جليا من خلال الجدول أعلاه تقارب التمويل الممنوح لمختلف القطاعات المعنية مع استثمار قطاع الخدمات بالحصة الأكبر من التمويل، يليه قطاع الزراعة والصيد البحري الذي شهد تمويله تطورا ملحوظا، ويبقى القطاع الصناعي الأضعف من حيث نسبة الحصول على التمويل والذي يعود بالدرجة الأولى إلى ضعف عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشأة في هذا القطاع الذي يتطلب في العادة موارد مالية كبيرة تفتقر إليها في الغالب هذه المؤسسات.

3-1-4- الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC): تم إنشاؤه بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 06/07/1994 المتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة تحت وصاية وزارة التشغيل، العمل والحماية الاجتماعية، بغرض تعويض الأجراء المسرحين في إطار تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي، والتمتع بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-01 المؤرخ في 03/01/2004، والذي يقضي بإمكانية مساهمة الصندوق في تمويل إحداث نشاطات السلع والخدمات من طرف البطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين 35 و 50 سنة، على أن يقدر المبلغ الأقصى للاستثمارات خمس ملايين دج عبر منح قروض غير مكافأة¹⁵، لتكتملة مستوى الأموال الخاصة المطلوبة لقبولهم في الاستفادة من القروض البنكية التي تمنحها CNAC. في سنة 2010 تم تقرير تدابير جديدة لصالح البطالين ذوي المشاريع تقضي بتغيير المبلغ الأقصى للاستثمارات الممولة من خمسة إلى عشرة ملايين دج.

3-1-5- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM): تم إحداث هذه الوكالة بعد إصدار المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ بتاريخ 22/01/2004 لتسيير جهاز القرض المصغر الذي يعد قرضا يمنح لفئات المواطنين دون دخل و/ أو ذوي الدخل الضعيف غير المستقر وغير المنتظم، وقد تم إنشاء هذا الجهاز بموجب المرسوم الرئاسي رقم 04-13 الموافق 22/01/2004، وتضطلع هذه الوكالة بعدة مهام منها:

- تسيير جهاز القرض المصغر؛
 - منح قروض دون مكافأة عندما تفوق كلفة المشروع مئة ألف دج، يخصص لتكملة مستوى المساهمات الشخصية المطلوبة للاستفادة من القرض البنكي؛
 - إنشاء قاعدة للمعطيات حول الأنشطة والمستفيدين من الجهاز ومرافقتهم ودعمهم من خلال تقديم الاستشارة وعمليات التحسيس والإعلام؛
 - إقامة علاقات متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع وتنفيذ خطة التمويل، ومتابعة إنجاز المشاريع واستغلالها والمشاركة في تحصيل الديون غير المسددة في آجالها.
- وتقدم هذه الوكالة نوعين من التمويل ثنائي وثلاثي؛ الأول يخص تمويل اقتناء المواد الأولية وتساعد فيه الوكالة المستفيد، أما الثاني فيضم إلى جانب الطرفين السابقين طرفا ثالثا وهو البنك، والجدول الموالي يوضح قيمة كل من التمويلين إلى غاية 2014/12/31، إضافة إلى عدد المنصب المستحدثة في إطار كل صيغة:

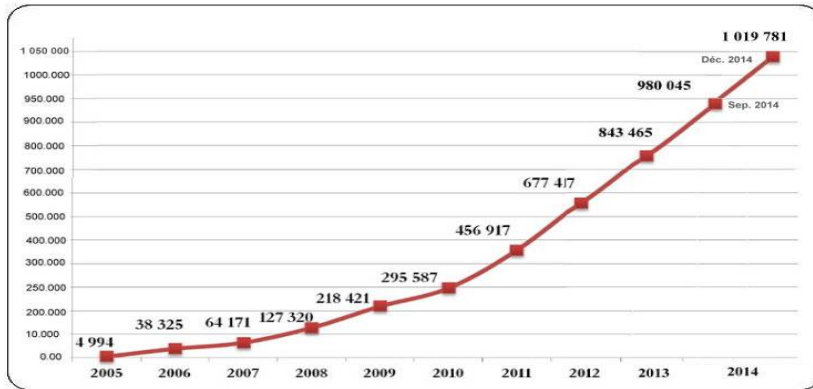
الجدول(4): توزيع القروض الممنوحة من قبل **ANGEM** حسب نوعية التمويل:

نوع التمويل	عدد القروض	نسبة المساهمة	عدد مناصب العمل
تمويل اقتناء المواد الأولية	622 721	% 91,60	934 082
تمويل ثلاثي (الوكالة-البنك-المستفيد)	57 132	% 8,40	85 699
المجموع	679 853	% 100,00	1 019 781

Source : <http://www.angem.dz/portail/index.php/fr/presentation/chiffres-cles/prets-octroyes>

إن المساهمة التي تقدمها **ANGEM** في سبيل دعم إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتمويل أنشطتها الاقتصادية مكنها منذ إنشائها إلى غاية ديسمبر 2014 من خلق عدد معتبر من مناصب العمل، الهدف الأول لاستحداث هذا النوع من المؤسسات، والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل (4): مناصب العمل المستحدثة في إطار **ANGEM**:



Source : <http://www.angem.dz/portail/index.php/fr/presentation/chiffres-cles/emplois-crees>

يتضح من خلال هذا الشكل التطور الملحوظ لعدد مناصب العمل المستحدثة كنتيجة للتمويل الذي تقدمه **ANGEM**، وبلوغ عتبة المليون منصب عمل دليل على الدعم الكبير الذي توجهه هذه الوكالة لخلق المؤسسات خاصة الصغيرة منها والتي تعمل في قطاعات مختلفة كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول (11): توزيع القروض دون مكافأة حسب النوع وطبيعة النشاط الاقتصادي:

الخدمات	البناء والأشغال العمومية	الصناعات الصغيرة	الزراعة	الرجال	النساء	
142 007	57263	258 422	101 767	258 882	420 971	عدد القروض الممنوحة
% 20,89	% 8,42	% 38,01	% 14,97	% 38,08	% 61,92	النسبة المئوية
			المجموع	الصيد	التجارة	الصناعات التقليدية
			679 853	577	1 407	118 410
			% 100	% 0,08	% 0,21	% 17,42

Source :<http://www.angem.dz/portail/index.php/fr/presentation/chiffres-cles/prets-octroyes>

يبين هذا الجدول توزيع القروض الممنوحة من قبل الوكالة وفقا لنشاط ونوع صاحب المشروع المستفيد؛ فتبعا للتصنيف الثاني تعد النساء الأكثر استفادة مقارنة بالرجال بنسبة تفوق 61% من مجموع التمويل المقدم، وهي تدابير ترمي إلى توجيه النساء صاحبات المشاريع إلى العمل في القطاع الرسمي وجعلهن أكثر إنتاجية. أما تبعا للتصنيف الأول فيعتبر قطاع الصناعات الصغيرة الأكثر تمويلا بنسبة 38,01% يليه كل من قطاعي الخدمات والصناعات التقليدية بنسبة 20,89% و 17,42% على التوالي، ولا يستفيد قطاع الصيد إلا من 0,08% من القروض الممنوحة.

3-1-6- الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ANDPME): تم إنشاؤها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 05-165

المؤرخ في 2005/05/03 كمؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالاستقلال المعنوي والمالي، تحت وصاية الوزارة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتتولى هذه الوكالة القيام بعدة مهام من أهمها:¹⁶

- تنفيذ الإستراتيجية القطاعية في مجال ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها؛
- تنفيذ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وضمان متابعتها، إلى جانب التنسيق بين الهياكل المعنية بهذه العملية؛
- ترقية الخبرة والاستشارة الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- متابعة ديمغرافية المؤسسات في مجال إنشاء النشاط وتوقيفه وتغييره؛
- جمع المعلومات المتعلقة بميدان نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واستغلالها ونشرها؛
- ترقية الابتكار التكنولوجي واستعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتكنولوجيات الإعلام والاتصال الحديثة بالتعاون مع المؤسسات والهيئات المعنية.

3-2- هيئات ومؤسسات منح الضمان: وتمثل الهيئات المتخصصة بتقديم الضمانات وتغطية المخاطر الناجمة عن تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتضم كلا من:

3-2-1- صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR): تم إنشاؤه بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-373

المؤرخ في 2002/11/11 ووضعه تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع تمتعه بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، يتولى هذا الصندوق عدة مهام منها:¹⁷

- التدخل في منح الضمانات لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنجز استثمارات في المجالات التالية:

- إنشاء المؤسسات؛
- تجديد التجهيزات؛
- توسيع المؤسسة؛
- أخذ مساهمات.

- إقرار أهلية المشاريع والضمانات المطلوبة؛

- التكفل بمتابعة عمليات تحصيل المستحقات المتنازع عليها؛

- ترقية الاتفاقيات المتخصصة التي تتكفل بالمخاطر بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبنوك والمؤسسات المالية؛

- ضمان متابعة المخاطر الناجمة عن منح ضمان الصندوق وتسليم شهادات الضمان الخاصة بكل صيغ التمويل؛

- اتخاذ كل التدابير والتحريات المتعلقة بتقييم أنظمة الضمان الموضوعة؛

- إعداد اتفاقيات مع البنوك والمؤسسات المالية.

كما يحل الصندوق محل البنوك والمؤسسات المالية فيما يخص آجال تسديد المستحقات في حدود تغطية المخاطر طبقا لما هو معمول به عند الاقتضاء، ويقوم كذلك بإكمال الضمان الذي يَحْتَمِلُ أن يمنحه المقترض إلى البنوك أو المؤسسات المالية في شكل ضمانات عينية و/ أو شخصية.

2-2-3- صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (CGCI): تم إنشاء هذه الهيئة سنة 2004 بمبادرة من

السلطات العمومية من أجل تقديم دعم أكبر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتدخل حيز التنفيذ سنة 2007، وظيفتها الأساسية تسهيل

الحصول على القروض البنكية من خلال تغطية خطر عدم سداد القروض الممنوحة لتمويل استثمارات هذه المؤسسات، باستثناء

القروض الممنوحة للقطاع الفلاحي والأنشطة التجارية¹⁸. وقد تم التعرض لأهم النقاط المتعلقة بضمان القروض على مستوى هذه الهيئة

سابقا. وإلى غاية 2011/06/30 كانت حصيلة CGCI المتعلقة بضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما هو موضح في

الجدول الموالي:

الجدول (12): حصيلة CGCI في مجال ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

714	عدد الملفات المضمونة
161 مليون يورو	قيمة القروض الممنوحة
6 مليون يورو	قيمة الضمان الممنوحة
6 936	عدد مناصب العمل المستحدثة

Source: Karim GHAZI, *Le financement des PME et les mécanismes de garantie- Cas Algérie*, p 09, disponible le 11/03/2015 sur le site électronique : http://ec.europa.eu/enlargement/taix/dyn/create_speech.jsp?speechID

صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوحة للشباب ذوي المشاريع: أنشئ هذا الصندوق بموجب المرسوم التنفيذي

رقم 98-200 المؤرخ في 09/06/1998 والذي تم تعديله بالمرسوم التنفيذي رقم 03-289 المؤرخ في 06/09/2003، لدعم الشباب ذوي

، ويقوم هذا الصندوق بـ ¹⁹ ANSEJ: المشاريع المقبلين على إنشاء المؤسسات المصغرة في إطار

- ضمان القروض الممنوحة للشباب المستثمرين بعد حصولهم على اعتماد من قبل ANSEJ؛

- يكمل الصندوق الضمان الذي يقدمه المنخرط المقترض إلى البنك أو المؤسسة المالية مانحة التمويل في شكل تأمينات عينية أو شخصية؛

- تغطية الديون المستحقة على المستثمرين الشباب لصالح البنوك، على أن نسبة اشتراك أولئك في هذا الصندوق تقدر بـ 0,35% من قيمة القرض الممنوح من قبل هذه البنوك، تدفع كاملة مرة واحدة.

3-2-3-صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة (FGMMC): تم إنشاء هذا الصندوق بموجب المرسوم التنفيذي رقم 16-04 المؤرخ في 2004/01/22 لدعم المشاريع الممولة في إطار ANGEM، كمؤسسة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية يتم توطينها لدى ANGEM وتحت إدارتها. ويضمن هذا الصندوق القروض المصغرة التي تمنحها البنوك والمؤسسات المالية المنخرطة فيه لصالح المستفيدين الذين تلقوا إشعارا بإعانات ANGEM.

ويغطي الصندوق باقي الديون المستحقة من الأصول والفوائد عند تاريخ التصريح بالنكبة، وذلك في حدود 85%، كما يحل الصندوق، في إطار تنفيذ الضمان، محل البنوك والمؤسسات المالية في حقوقها اعتبارا، عند الاحتمال، للاستحقاقات المسددة وفي حدود تغطية الخطر.

ويحق للبنوك وكل المؤسسات المالية، التي قامت بتمويل المشاريع المعتمدة من طرف ANGEM، الانخراط في صندوق الضمان، كما يتعين على المستفيدين من القرض المصغر والبنوك والمؤسسات المالية إيداع اشتراكاتهم لدى الصندوق²⁰.

ويظهر الجدول الموالي كل المساهمين في هذا الصندوق، والذي يساهم فيه مجموعة من البنوك العمومية إلى جانب الخزينة العمومية وفقا للنسب التالية:

الجدول (13): المساهمين في صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة:

النسبة	المساهمين
14,50%	الخزينة العمومية
5,80%	الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
11,76%	البنك الخارجي الجزائري
5,80%	البنك الجزائري للتنمية
5,80%	البنك الجزائري للتنمية الريفية
5,80%	القرض الشعبي الجزائري
5,80%	البنك الوطني الجزائري
55,26%	المجموع

Source :Fonds de Garantie Mutuelle des Micro Crédits, disponible le 06/11/2015 sur le site électronique : <http://www.bea.dz/presentationbea/ANGEM.php>

يتضح من الجدول إرادة السلطات الوطنية في دعم هذا الصندوق ومنه دعم إنشاء المؤسسات المصغرة لما لها من دور كبير على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، إذ تساهم الخزينة العمومية بـ 14,50% والتي تمثل أكبر نسبة بين كل المساهمين بما فيهم ANGEM المسؤولة عن إدارة وتسيير هذا الصندوق والتي لم تتعد نسبة مساهمتها 5,80%، شأنها في ذلك شأن بقية البنوك العمومية باستثناء البنك الخارجي الجزائري الذي يقدم مساهمة بنسبة 11,76%. أما بقية المساهمات والمقدرة بـ 44,74% فتعود إلى اشتراكات المستفيدين من القروض المصغرة في إطار ANGEM.

- 3-3- تدابير الدعم المالي:** لقد تم وضع هذه التدابير الخاصة بدعم التمويل أساسا لتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على طرق أبواب الاستثمار بشتى أشكاله وفي مختلف الأنشطة الاقتصادية، ولما كانت العقبات التمويلية أكثر ما تعانیه هذه المؤسسات، فقد جاءت هذه التدابير لتخفف من حدة هذه العقبات، ومن جملة هذه التدابير:
- تخفيض نسبة الفائدة للقروض الممنوحة من قبل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ ففي حالة استحداث النشاط وتوسيعه، يتم منح التخفيضات على النحو التالي²¹:
 - الجزائر، وهران وعنابة: 25,0%؛
 - ولايات الجنوب والهضاب العليا: 5,1%؛
 - الولايات الأخرى: 1%.
 - رفع المستوى الأقصى للضمان المالي الممنوح من قبل صندوق الضمان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 50 إلى 250 مليون دينار؛ إنشاء الصندوق الوطني للاستثمارات الذي زود برأسمال يقدر بـ 150 مليار دينار، يضم الضمان الممنوح من قبل صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR)، البنوك والمؤسسات المالية من أجل تغطية القروض الاستثمارية التي تمنحها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بمائل ضمان الدولة؛
 - إنشاء صناديق للاستثمارات على مستوى الولايات، تساهم في رأسمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي ينشئها المقاولون الشباب؛
 - إعفاء الحرفيين والمؤسسة المصغرة الخاضعين للقانون الجزائري من كفالة حسن التنفيذ، عندما يتدخلان في العمليات العمومية لترميم الأملاك الثقافية؛
 - رفع المخصص المالي لصندوق الضمان للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من 20 إلى 40 مليار دينار؛
 - منح قروض بدون فوائد تتباين وفق كلفة استثمار إنجاز المشروع، بحيث لا تتجاوز:
 - 25% من الكلفة الإجمالية للاستثمار إذا كانت هذه الأخيرة أقل أو تساوي مليوني دينار؛
 - 20% من الكلفة الإجمالية للاستثمار إذا كانت هذه الأخيرة تتجاوز مليوني دينار وتقل أو تساوي 5 ملايين دينار.
 - منح قروض بدون فوائد تصل إلى نسبة 22% بالنسبة للاستثمارات التي تنجز في مناطق خاصة في ولايات الجنوب والهضاب العليا؛
 - قابلية القروض البنكية للاستفادة من تخفيض فوائدها بالنسبة للقروض الاستثمارية، والمقدرة بـ 50% من النسبة المدبنة المطبقة من قبل البنوك والمؤسسات المالية بعنوان الاستثمارات المنجزة في القطاعات الاقتصادية باستثناء قطاعات الفلاحة والري والصيد البحري والتي تقدر فيها هذه النسبة بـ 75%، إذا كانت الاستثمارات التي ينجزها الشخص العاطل عن العمل أو المقاول تقع في مناطق خاصة أو في ولايات الجنوب والهضاب العليا، مع العلم أن نسب التخفيض هذه قد تم رفعها إلى 75% و90% على التوالي؛
 - تعزيز نظام التمويل البنكي التقليدي، من خلال تطوير صيغة الاستئجار الموجه للمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة، والتي توفر إطارا ملائما مع مزايا جبائية هامة لتمويل الاستثمارات الخاصة بسلع التجهيز؛

- تعبئة شركات الاستثمار التي انتهت البنوك العمومية من إنشائها لتسيير أموال الاستثمار الولائية وترقية مشاركتها في مرحلة أولى في رأس مال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي ترغب في ذلك؛
- تنشيط الآليات القائمة المعتمدة لضمان القروض المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتخفيف الإجراءات ذات الصلة بمساعدة السلطة النقدية، وتدخّل الصندوق الوطني للاستثمار إلى جانب المستثمرين الجزائريين الراغبين في ذلك بنسبة إسهام تصل إلى 34% من رأس المال والتمويل وكذا بغرض تنشيط إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- إطلاق شركات عمومية للبيع الإيجاري ابتداء من مارس 2011 بغية تخفيف تكاليف بيع التجهيزات بالإيجار لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الراغبة في اللجوء إلى هذا الجهاز.

خلاصة:

بناء على ما تقدم من تحليل ومعطيات ومقارنات في فضاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فإن مسألة التمويل تعتبر دائما جوهر إشكالية نمو وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية. والواقع أنه بإمكان الدولة، في إطار حركية الموارد المالية، إعطاء الأولوية (تفضيل) في التطوير لشركات الاستثمار الجهوية المختلطة أو الخاصة، وذلك بإعطائها قانون خاص يسمح لها بتحريك الادخار المحلي واستثماره في ذات المكان دون تحويله إلى قنوات أخرى. إن مسألة تمويل القطاع الخاص، والذي يتمثل عادة في نسيج من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تتطلب تدخلا من الدولة لإحداث نوع من التوازن والمقاصة ولو جزئيا بين مخاطر التمويل المصرفي للمؤسسات الكبيرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

كما يعتبر البنك وسيط مالي يجمع بين أصحاب الفوائض المالية وأصحاب العجزات المالية حيث تعتبر القروض أهم مصدر لإيرادات البنوك وذلك من خلال الفوائد التي تحصل عليها نتيجة إقراضها لأموالها، كما تعتبر هذه القروض أهم مصدر خارجي تعتمد عليه المشاريع الاستثمارية لسد حاجياتها المالية أي تلبية مواردها المالية من خلال تقديمها لطلب قرض من البنوك التجارية.

نتائج الدراسة:

من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى جملة من النتائج، نوجزها فيما يلي:

- 1- تلجأ المشاريع لتمويل الخارجي لسد عجزها المالي. وتعتبر البنوك أهم وأول ملجأ تعتمد عليه؛
 - 2- يتبع البنك مجموعة من الإجراءات لتمويل المشاريع الاستثمارية بهدف ضمان استرداد لأمواله التي قام المشروع بتوظيفها؛
- اختبار الفرضيات:** تم التوصل من خلال هذا البحث إلى نتيجة اختبار الفرضية، وهي كما يلي:
- 2- من خلال دراستنا هذه تبين أنه هناك مجموعة من المصادر التمويلية التي تعتمد عليها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا ما يبين صحة الفرضية الأولى أنه تنوع مصادر التمويل المتاحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين مصدرين أساسيين، هما أموال الملكية وأموال الاستدانة والتي تشكل مع بعضها البعض ما يسمى بالهيكل التمويلي للمؤسسة الاقتصادية؛
- الاقتراحات:** على ضوء النتائج والملاحظات المتحصلة عليها، خرجنا بجملة من الاقتراحات على نحو هيتم بتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويتم دورها التنموي بتحقيق النمو الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي والتوازن الاقتصادي، من خلال ضرورة الإلمام بالاقتراحات التالية:
- ☑ ضرورة تكييف سياسات التمويل حسب متطلبات واحتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، باعتبارها أحد المحاور الكبرى المعنية بتحقيق التنمية المستدامة؛
 - ☑ ضرورة إعادة النظر في طبيعة وجنس الضمانات التي تتطلبها البنوك الوطنية عند منح الائتمان المصرفي لهذه المؤسسات؛
 - ☑ استفادة من تجارب الدول النامية، بإمكان السلطات العمومية - بالتعاون والتنسيق مع المؤسسات والهيئات المالية - تحديد إستراتيجية واضحة تتعلق بمستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية؛
 - ☑ تكييف النظام المصرفي الجزائري مع الاحتياجات الحالية وتطوير أساليب وأدوات التمويل واتباع سياسة ديناميكية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
 - ☑ ضرورة التفكير في تطوير السوق المالي وتكريس ثقافة الاستثمار المالي، أين تصبح حركية موارد التمويل مرتفعة.

الاحالات والمراجع

¹Karim SI LEKHAL, *Le financement des PME en Algérie: difficultés et perspectives, Recherches économiques et managériale, Faculté des Sciences Economiques et Commerciales et des Science de Gestion Université Mohamed Khider – Biskra, N° 12, Décembre 2012, p 49.*

²FGAR, *Modalité de la couverture, disponible le 11/11/2015 sur le site électronique : http://www.fgar.dz/index.php?option=com_content&task=view&id=33&Itemid=36*

³المرسوم الرئاسي رقم 04-134 المتضمن القانون الأساسي لصندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية، العدد 27، المؤرخة في 2004/04/28، ص: 31.

⁴Karim SI LEKHAL, *op.cit, p 50.*

⁵Kaci AGGAD, *Relation entreprise- système financier et bancaire Ces crédits qui minent les rapports, Revue de presse, 14-18 octobre 2012, p 14.*

⁶ Karim SI LEKHAL, *La difficulté de financer les PME dans un contexte de forte asymétrie d'information: Cas des PME algériennes, Revue Performance des Entreprises Algériennes, Université Ouargla, N° 03, 2013, p 17.*

⁷لطيفة بن يوب، بوغراة بومدين، غربي ناصر صلاح الدين: "أثر المشروعات الصغيرة على الاقتصاد غير الرسمي"، ص: 05، متوفر بتاريخ 2014/11/14 على الموقع الإلكتروني: <http://www.univ-saida.dz/fecg/images/SEMINAIRE2007/ben%20youb.pdf>

⁸Kaci AGGAD, *op.cit, p 14.*

⁹المرسوم التنفيذي رقم 2000-190 يحدد صلاحيات وزير المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية، العدد 42، المؤرخة في 2000/07/16، ص: 07.

¹⁰المرسوم التنفيذي رقم 03-80 المتضمن إنشاء المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنظيمه وعمله، الجريدة الرسمية، العدد 13، المؤرخة في 2003/02/25، ص: 22.

¹¹المرسوم التنفيذي رقم 03-78 المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات، الجريدة الرسمية، العدد 13، المؤرخة في 2003/02/25، ص: 14.

¹²المرسوم التنفيذي رقم 03-79 المتضمن تحديد الطبيعة القانونية لمراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومهامها وتنظيمها، الجريدة الرسمية، العدد 13، المؤرخة في 2003/02/25، ص: 18-19.

¹³L'ANDI, *Statistiques création d'entreprise, disponible le 23/02/2015 sur le site électronique :*

<http://www.andi.dz/index.php/fr/statistique/creation-d-entreprise>

¹⁴المرسوم التنفيذي رقم 03-288 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، الجريدة الرسمية، العدد 54، المؤرخة في 2003/09/10، ص: 06-07.

¹⁵المرسوم التنفيذي رقم 04-01 المتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، الجريدة الرسمية، العدد 03، المؤرخة في 2004/01/03، ص: 05.

¹⁶المرسوم التنفيذي رقم 05-165 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنظيمها وسير عملها، الجريدة الرسمية، العدد 32، المؤرخة في 2005/05/04، ص: 28-29.

¹⁷المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المتضمن إنشاء صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقانونه الأساسي، الجريدة الرسمية، العدد 74، المؤرخ في 2002/11/11، ص: 13-14.

¹⁸المرسوم الرئاسي رقم 04-134 المتضمن القانون الأساسي لضمان القروض، مرجع سابق، ص: 24.

¹⁹Le Fonds de caution mutuelle de garantiesrisques/créditsjeunespromoteurs, disponible le 17/03/2015 sur le site électronique : <http://www.ansej.org.dz/?q=fr/content/le-dispositif-de-soutien-emploi-des-jeunes>

²⁰المرسوم التنفيذي رقم 04-16 المتضمن إحداث صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة وتحديد قانونه الأساسي، الجريدة الرسمية، العدد 06، المؤرخ في: 2004/01/22، ص: 15.

²¹تدابير لدعم التمويل، متوفر بتاريخ على الموقع الإلكتروني 2017/02/10:

<http://www.andi.dz/index.php/ar/mesures-d-appui-au-financement-des-entreprises>